فيما ستنفذ (٣) مشاريع استراتيجية بحضرموت..

الإمارات تسهم عبر مؤسساتها الرسمية والخاصة في تنمية الجنوب

مراقبون: توقيع الإمارات على مشاريع استراتيجية سيسهم بمعالجة تردي الاقتصاد

تنفيذ مشاريع عملاقة تأكيد على جدية الإمارات

سياسيون: الإمارات منخرطة في التنمية بالجنوب

الأمناء تقرير خاص:

لا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة، بمؤسساتها الرسمية وقطاعها الخاص، منخرطة في جهود التنمية في المحافظات المحررة والتخفيف من تبعات الحرب المستعرة منذ ثماني سنوات، بسبب انقلاب ميليشيا الحوثي الإرهابية، ذراع إيران، على مؤسسات الدولة الشرعية ومحاولة إسقاط البلاد بقوة السلاح.

ويمثل التوقيع على تنفيذ ثلاثة مشاريع استراتيجية في حضرموت في قطاعات: الكهرباء والنفط والغاز، تأكيداً على حجم مشاركة القطاع الخاص الإماراتي ومساهمته في دعم التنمية وتأمين وسائل العيش الكريم للشعب وتخفيف المعاناة التي خلفتها الحرب.

وجرى الأربعاء في العاصمة الإماراتية أبو ظبي توقيع عقود بين حكومة المناصفة ويمثلها وزير الكهرباء والطاقة المهندس مانع بن يمين ووزير النفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي وشركات إماراتية متخصصة من أجل إنشاء محطة كهرباء تعمل بالغاز بطاقة توليدية تبلغ (150) ميجا، وإنشاء مصفاة للنفط الخام بطاقة (25) ألف برميل يومياً وخزانات ومنطقة حرة، وإنشاء وحدة للغاز المنزلي في منطقة المسيلة.

وحظي التوقيع على هذه العقود على إشادة رسمية وشعبية واسعة، حيث أطلق نشطاء محليون بالتزامن مع مراسم التوقيع هاشتاج على مواقع التواصل الاجتماعي بوسم: (التنمية الإماراتية بحضرموت) عبّروا خلاله عن سعادتهم بتنفيذ مثل هذه المشاريع التي ستسهم في معالجة الكثير من الأزمات ووضع حلول نهائية بعد سنوات من الحلول الترقيعية.

ومن أبرز الأزمات التي ستعالجها تنفيذ هذه المشاريع أزمة الغاز المنزلي والوقود بكافة مشتقاته (بنزين وديزل ومازوت وكيروسين) كما أنه سيسهم في توفير المئات من فرص العمل للشباب، كما ستسهم المصفاة عقب إنجازها وبدء تشغيلها في توفير مادة الأسفلت التي تكلف الدولة مبالغ مالية كبيرة في سبيل استيرادها لاستكمال مشاريع الطرقات.

ويرى مراقبون أن الإمارات بتوقيع عقود تنفيذ هذه المشاريع الاستراتيجية تقدم على أهم خطوة لمعالجة تردي الاقتصاد ووضع الحلول لأزمات مستدامة يعاني منها سكان حضرموت والمناطق المحررة.

فيما أشار مغردون محليون إلى أن حضرموت مثل غيرها من محافظات الجنوب المحررة تفتقد منذ أعوام لمشاريع استراتيجية في قطاعات الطاقة والنفط والغاز بعيداً عن المشاريع الطارئة والترقيعية التي لا يستفيدون منها أو يلمسون لها أي نتائج، موضحين أن هذه المشاريع تؤسس من خلال دولة الإمارات لبداية جديدة من تخفيف معاناة المواطنين في حضرموت وخارجها، حيث سيسهم المشروع الأول في معالجة انقطاعات الكهرباء. والثاني يعالج أزمة الغاز للبلاد ككل والثالث يضع حدا لأزمة البنزين.

واعتبروا تنفيذ هذه المشاريع العملاقة تأكيداً على جدية الإمارات وتحديداً قطاعها الخاص في المساهمة بشكل فاعل وصادق بإنجاز مشروعات خدمية وتنموية يستفيد منها السكان في مختلف المحافظات المحررة لأعوام طويلة، مطالبين حكومة المناصفة بالاستفادة المثلى من هذه المشاريع في تحقيق التطور والتنمية وإنهاء الأزمات التي رافقت عملها لسنوات طويلة دون وضع معالجات حاسمة لها.

انخراط في التنمية بالجنوب

بدورهم، قال سياسيون جنوبيون إن توقيع وزيري الكهرباء والطاقة م. مانع بن يمين والنفط والمعادن د. سعيد الشماسي، في العاصمة الإماراتية أبوظبي على عقود تنفيذ ثلاثة مشاريع خدمية وتنموية في محافظة حضرموت عبر شركات متخصصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحضور وزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان أحمد عرمان، ومحافظ حضرموت مبخوت مبارك بن ماضي - يحمل أهمية بالغة.

وأشاد السياسيون الجنوبيون بدور دولة الإمارات العربية المتحدة ودعمها لمختلف القطاعات الخدمية والتنموية وجهودها الإغاثية في مختلف محافظات الجنوب المحررة.

واعتبروا أن توقيع وزيري الكهرباء والنفط على تنفيذ مشاريع خدمية استراتيجية تنموية وخدمية في حضرموت من قبل شركات خاصة إماراتية يحمل دلالات كبيرة.

وأكدوا أن الإمارات منخرطة في التنمية بالجنوب عبر مؤسساتها الرسمية وقطاعها الخاص وشركاته.

وأشاروا إلى أن القطاع الخاص الإماراتي يولي أهمية كبرى لدعم التنمية وتأمين وسائل العيش الكريم وذلك نتاج التلاقي والتقارب المستدام بين الشعبين الإماراتي والجنوبي.

وتابعوا: "تشغيل القطاع الخاص وإدارته لمشاريع تنموية يؤمن عشرات الوظائف للجنوبيين وأهل حضرموت".

وأكدوا أن هدف الدعم الإماراتي من القطاع الخاص تحقيق أفضل المعايير التنفيذية لعقود المشاريع بأقل تكلفة ممكنة.

واعتبروا أن الإمارات - قيادة وحكومة وشعبًا ومنظمات مجتمع مدني وقطاعًا خاصًا - كلها على مدى العقود الماضية وحتى الآن منخرطة مع نظرائها في الجنوب بكل ما يساهم في تحقيق التطور والتنمية ووقف تداعيات الحروب والصراعات.

ونوهوا بأن الإمارات تؤمن الفرص للجميع، مؤكدين أن الأرقام والإحصائيات تؤكد أهمية الدعم الإماراتي للشعب الجنوبي.